بسم الله الرحمن الرحيم

التخطيط القومى للتقدم الاقتصادى

للأستاذ محمود صالح الفلكى

بكالوريوس مع لقب شرف وأستاذ فى الاقتصاد من كمبردج

العضو السابق فى مجلس المديرين التنفيذيين بصندوق النقد الدولى

ووكيل وزارة المالية والاقتصاد سابقا

وسفير مصر السابق فى فرنسا *

١ ـ لما كانت الحكومات لبلدان الشرق الاوسط والاقصى ، فى تلك الحقبة التحولية الحاسمة من تاريخها ، مصممة على النهوض بمستوى المعيشة لشعوبها.

ولما كان التخطيط الاقتصادى هو الشغل الشاغل لتلك الحكومات ، لا للاسراع فى تنمية موارد البلاد فحسب ، وانما لتعبئة تلك الموارد والامكانيات المادية والبشرية ، وتوجيهها الوجهة الاكثر انتاجا والاغل ثمرة ، رأيت أن أحدثكم الليلة ، عن بعض نواحى هذا التخطيط .

معنى التخطيط

٢ ـ تستعمل كلمة التخطيط عادة فى معان مختلفة . وهناك أربعة معان لها على الاقل . وينبغى لنا ، منذ البداية ، أن نعرف بأى معنى نستعملها .

(أولا) قد يقصد بالتخطيط ، تحديد المواقع الجغرافية للمصانع والدور ومساكن العمال : وهذا يسمى «بتخطيط المدن والريف » ، وقد يعبر عنه أحيانا ، بكلمة « التخطيط » وحدها . وهذا خارج عن مجال هذه المحاضرة ، التى تنصب على التخطيط للتقدم الاقتصادى . (ثانيا) قد يقصد بالتخطيط ، تسيير الاقتصاد القومى ، جملة وتفصيلا ، بادارة حكومية. وفى هذا النظام الاقتصادى، تقتصر كل وحدة من وحدات الانتاج وكل مصنع ، على استخدام الموارد ، من الايدى العاملة والاجهزة والمواد ، طبقا لما تحدده لها الادارة الحكومية ، وتتصرف تلك المصانع والوحدات فى منتجاتها ، وفق تعليمات محددة من الحكومة . وهذا النظام ، الذى يتلاشى فيه النشاط الخاص تماما هو أيضا ، يختلف عن التخطيط

---

* محاضرة ألقاها فى الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والاحصاء يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٥٦

الذى نقصده بهذا الحديث • (ثالثا) فى السنوات الاخيرة ، قد وضعت بعض الحكومات ، برامج تنفذ على ثلاث أو خمس سنوات • وفى سبيل وضع تلك البرامج ، كان على مصالح تلك الحكومات، أن تنظر الى الامام، وأن تحدد أغراضها، وتقرر أيها أجدر بالتفضيل والاولوية • والتخطيط بهذا المعنى ، انما يعنى ، أن الحكومة ستنفق كذا من الاموال ، على كذا من المشروعات ، فى عدد كذا من السنين القادمة • وليس هذا أيضا ، هو التخطيط الذى نقصده لعدم كفايته • (رابعا) اننا نعنى هنا بالتخطيط ، تحديد أهداف الانتاج بمعرفة الحكومة سواء بالنسبة للمشروعات العامة ، أو المشروعات الخاصة ، أو للنوعين كليهما ، وسواء أكان ذلك فى شكل المقادير التى تستخدم ، من قوة العمل ورأس المال والموارد الاخرى ، أم فى شكل الناتج المنشود • ولا نقصد بكلمة «أهداف الانتاج»، ما تريد الحكومة انجازه أو انتاجه ، بل الرقم الذى يجب الوصول اليه ، نتيجة للعمل المقترح • ومعنى هذا ، ان مجرد اعلان الاهداف ، لا يعد تخطيطا من جانب الحكومة ، الا اذا اتخذت معه ، تدابير فعالة توجه الموارد ، الوجهة الصحيحة المرغوبة •

٣ ــ وهذا التخطيط ، الذى نعنيه فى هذا المقام ، يقوم فى مجتمع ، تضطلع فيه الحكومة فى الحياة الاقتصادية ، بدور رئيسى ، ويؤدى فيه القطاع الاقتصادى الخاص ، دورا كبير الاهمية ، بحيث يتآزر فيه النشاطان العام والخاص ، للوصول بالدخل العام ، الى المستوى الاعلى ، الذى تنشده الحكومة ، وفق هذا التخطيط المرسوم ، مع توفير العدالة الاجتماعية بقدر أكبر ، وتهيئة فرص أكثر، وتحقيق مستوى معيشة أعلى لسواد الشعب بشكل مطرد ، وبمعنى آخر ، يكون الاقتصاد القومى ، **موزعا بين الحرية والتوجيه** •

الاستقلال الاقتصادى « بعد الاستقلال السياسى »

٤ ــ بعد أن نالت دول الشرق الاوسط والاقصى ، استقلالها السياسى ، أصبحت دولا ، تزداد أهميتها ، وترتفع مكانتها الدولية بشكل مطرد • وقد تنبهت لمصالحها ، ونضج فيها الوعى القومى ، فصحت عزيمتها ، على استغلال مواردها، بشتى أنواعها ، للنهوض بمستوى معيشة شعوبها • ان دول الشرق الاوسط والاقصى ، منذ أن حققت استقلالها ، تواجه مشاكلها العويصة ، بصورة واقعية • فقد تركها الاستعمار ، حيال مشكلة تزايد عدد السكان ، ومشكلة انتشار الامية، ونقص فى رؤوس الاموال ، وقلة فى عدد العمال المدربين ، ونقص فى عدد الخبراء الفنيين ، وحاجة الى الادارة القويمة • والنتيجة أن الاستعمار ، قد ترك لتلك الدول ، بنسب متفاوتة ، ميراثا رهيبا من الفقر ، الذى يخلق فى حد ذاته مشاكل جمة ، يبدو من الصعب التغلب عليها • فلا عجب ، أن صار التقدم الاقتصادى ، هو أول ما تحتاج اليه تلك الدول •

٥ ـ والتقدم الاقتصادى ، هو القوة الدافقة الشديدة ، لسببين رئيسيين على الاقل :

أولا ـ أن تلك الدول ، تشعر أنها لكى تحتفظ باستقلالها السياسى ، الذى نالته بعد طول كفاح ، ينبغى لها ، أن تحقق استقلالها الاقتصادى أيضا ، ثانيا ـ أنها تدرك انخفاض مستوى المعيشة بين شعوبها ، ولذا قد صدقت عزيمتها ، على رفع هذا المستوى ، وتحسين حال السواد • وفى كل أو جل هذه البلاد ، ينحصر الاهتمام ، فى الخطط التى تضعها الحكومات ، للاسراع بالتقدم الاقتصادى • ولما كان كثير منها ، تبدأ من حالة يكتنفها النقص الكثير ، فان التقدم الحقيقى ، يتطلب تخطيطا ماديا ، وعملا ايجابيا ملموسا من جانب حكوماتها •

٦ ـ وعلى الرغم من الصعاب الشديدة ، والعقبات الكأداء ، التى تعترض طريق ذلك التقدم ، فقد وصل بعض تلك الدول ، الى نتائج مرضية ، ووصل بعضها الآخر الى نتائج باهرة • فلابد مثلا أن يعجب الانسان بما حققته كل من مصر والهند ، من تقدم قياسى سريع •ان أعمالا ايجابية هائلة ، تسير الآن فى مصر ، فى كثير من الجد والفهم • ولما كانت بلادنا فى حاجة الى اصـــلاحات شاملة ، قد جعلها روح الدأب السارى فى النفوس ، مشروعات كبيرة ، فانه لا يمكن بطبيعة الحال ، أن تعمد الحكومة ، الى حلول مؤقتة أو تدابير جزئية ، بل الى اصلاحات جوهرية شاملة ، تبدأ بالاساس • ويمكن على هذا الاساس ، اقامة البناء المتين لوطننا ، ومواجهة المشكلات ، بحلول فعالة دائمة الاثر • وكان لابد أيضا ، من أن يسير عمل الاصلاح والانشاء ، فى شتى الميادين ، بعد دراسة امكانيات الاصلاح ، وتعرف موارد البلاد وحاجاتها ، فى تطورها وتقدمها • وهذا المقام يضيق عن الاشارة الى الاصلاحات أو المشروعات الكبرى الحيوية ، التى أخذت تبرز الى حيز الوجود ، فى زمن جد قصير • ولكنى أكتفى بالاشارة هنا ، الى ذلك الاصرار الاكيد ، والعزيمة المصممة ، على تحقيق الاهداف الاجتماعيـــة العليا ، تلك التى طالما كانت تتوق اليها البلاد •

٧ ـ ولا يتسع المجال فى هذا الحديث كذلك ، لان أتكلم فى جهود الدول الاخرى ، فى سبيل التقدم الاقتصادى ، ويكفى أن أقول ، انه برغم الصـــعاب الشديدة ، قد تحسنت الاحوال الاقتصادية فى آسيا وفى الشرق الاوسط ، ولا تزال فى تحسن مطرد، وأعنى بذلك التقدم الطبيعى، الذى يقوم على أساس الموارد المتوافرة محليا • فهناك تقدير سليم ، للتنمية الاقتصادية المتوازنة • والسعى الى التصنيع والى ايجاد الصناعات الثقيلة ، لم يقلل من الاهتمام بتحسين الانتـــاج الزراعى • وقد أدى ذلك الى زيادة الانتاج الصناعى ، والى زيادة الاغذية اللازمة لعدد السكان الوفير ، فى هذا الجزء الشاسع من العالم• وبالاجمال ، فان الشرق قد نشط من عقاله ، وهب من رقدته ، وتحول الى آفاق جديدة، من العزة والكرامة والنهوض الاقتصادى •

مسألة التقدم

٨ ــ ان المشكلة الرئيسية فى البلدان الزراعية ، التى لم تتقدم بعد تقدما كاملا ، هى عدم كفاية مقادير الاراضى الزراعية ، ووسائل الانتاج ، للوصول الى حد من الانتاج ، يكفل مستوى لائقا للمعيشة لسواد الشعب • واذن يكون حل هذه المشكلة ، بزيادة الانتاج باطراد ، فى الزراعة والصناعة على السواء ، زيادة تكفى لمقابلة الزيادة السريعة فى عدد السكان ، وترك فائض بعد ذلك ، يمكن من رفع مستوى المعيشة تدريجا دون انقطاع •

٩ ــ فى الدول الصناعية الكبرى ، يزيد الدخل القومى ، زيادة مطردة من عقد من السنين الى آخر ، حتى وان لم تتدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية • وذلك لتوافر امكانيات فنية عديدة ، تسمح بالتوسع السريع فى الانتاج • وقد وصلت تلك الدول الصناعية ، الى درجة أن بلغ ادخار الاموال واستغلالها ، حدا يسير معه فى سبيله ، بطريقة ذاتية دون دافع آخر •

١٠ ــ أما البلاد التى لم يكتمل تقدمها بعد ، فان حكوماتها تضطر الى وضع الخطط ، للاسراع فى التقدم الاقتصادى • وتتطلب عملية التقدم ، اضافة رؤوس أموال الى المتوافر منها ، وتحسين الوسائل الفنية ، بغية زيادة الانتاج • غير أنه لاجل الوصول الى رفع المستوى الاجتماعى للسواد ، يجب التأكد من أن زيادة رؤوس الاموال ، وتحسين وسائل الانتاج ، يطبقان بحيث يستمد أكبر نفع من الموارد البشرية والمادية المتوافرة والممكنة ، فيزيد بذلك الدخل القومى الحقيقى الى أعلى حد مستطاع • وهذا هو ما يدعو الى التخطيط القومى ويبرره •

١١ ــ والدافع الى التخطيط ، والى تحديد أهداف للانتاج ، ينبعث من الافتراض ، بأن الموارد المتوافرة قد لا يحسن استخدامها ، الا اذا اتخذت الحكومة خطوات لتشجيع الحركة الاقتصادية على السير فى الاتجاه السليم ، بقصد الوصول الى أعلى حد ممكن للدخل القومى • وهذا هو الغرض القياسى للتقدم الاقتصادى • وهو بالطبع لا ينفى وجود أغراض أخرى ، غير الغاية الاقتصادية ، تلعب دورا هاما ، فى خطط التقدم الحالية عند كثير من الدول • فان الرغبة فى سد حاجات محلية أو اجتماعية معينة هى أحد العوامل ، التى تؤثر فى الاتجاه ، الذى يسير فيه استخدام رؤوس الاموال ، والوسائل الفنية ، لزيادة الانتاج• كذلك قد تدعو الحاجة الى وجوه معينة من التقدم لاسباب استراتيجية• وقد يكون الواجب المحتم لتوفير وسائل الدفاع عاملا آخر • فهذه كلها أغراض لا يمكن اغفالها لاسباب لا تخفى ، وان كانت عادة لا يمكن تحقيقها الا على حساب الدخل العام الفعلى• والنسبة الملائمة، بين ما يخصص من هذا الدخل للتقدم الاقتصادى، وما يخصص لمثل هذه الاغراض ، هى مسألة تقدرها كل حكومة على حدة ، وفق ظروفها وتبعا للحالة الدولية • غير أنى أكرر القول، بأن عملية التقدم الاقتصادى،

أعنى زيادة رؤوس الاموال المتوافرة ، وتحسين الوسائل الفنية ، لزيادة الانتاج، هذه العملية ، هى على العموم واحدة ، فى كل بلد من البلدان ٠

بعض العقبات التى تعترض سبيل التقدم

١٢ ـ هناك عدة عوامل تحد من التقدم٠ وعدم توافر رؤوس الاموال الكافية هو أحد تلك العوائق ، وليس أشدها دائما ٠ وفى البلاد التى تنتج المواد الاولية، كثيرا ما يحد الانتاج ، لا لقلة رؤوس الاموال فحسب ، بل كذلك ، لعدم توافر الخدمات العامة ، أو نقص وسائل النقل ، أو انخفاض المستوى الفنى ، أو قلة عدد العمال المدربين ، أو عدم وجود المشروعات المدروسة درسا وافيا ٠ وعلى ذلك فان أساس التقدم الاقتصادى ، **هو توفير الظروف الفنية والمادية** ، التى يمكن بها التوسع فى الانتاج ٠ ومن ثم كان من أهم الوسائل لتحقيق التقدم الاقتصادى ، هو زيادة رأس المال المادى ، وغير المادى للبلاد ٠ ويتكون رأس المال المادى ، من الآلات والمصانع وتحسينات الارض ، وغير ذلك ، أى من كل ما هو ملموس ٠ ولكن هناك أيضا مقادير هائلة من رأس المال الغير الملموس ، يتطلبها التقدم المنشود ، ومنها مثلا التدرب الفنى ، والبحوث الفنية ، والتقاليد العلمية والمهارة والتنظيم العلمى وهلم جرا ٠

وبدهى أن من عوائق التقدم الفنى فى الانتاج ، عدم وجود نظام تربوى وادارى ، تقتبس منه الخبرة بالاساليب والطرق الفنية ٠ ولا مراء فى أن رأس المال ، والخبرة الفنية ، هما عنصران فى عملية واحدة ، واستخدام أحدهما لا يغنى عن الآخر ٠ والعلمية الفنية : تتضمن استخدام رؤوس الاموال ، لا للحصول على المعدات والآلات فحسب ، وانما تتضمن كذلك استثمارها فى الاناسى بتعليمهم وتدريبهم على الطرق الفنية الحديثة ٠

ولكن لا ينبغى أن تقتبس البلاد الزراعية ، أساليب الانتاج فى الامم الصناعية، وتطبقها عندها على علاتها ، نظرا للاسباب الآتية : «أولا» أن الاساليب الفنية التى تطبقها الدول الصناعية الكبرى يجب أن يواءم بينها وبين حاجات تلك البلاد٠ «ثانيا» أن الاهداف الاقتصادية تختلف فى هذه البلاد عنها فى تلك الدول الصناعية ٠ ومن مظاهر هذا الاختلاف ، أن الهندسة الفنية والاساليب الصناعية فى هذه الاخيرة ، تتوخى الاقتصاد فى استخدام الايدى العاملة ، بينما فى البلاد الزراعية هى على العكس من ذلك ، اذ لديها وفرة فى الايدى العاملة الرخيصة ٠ فينبغى اذن ـ كعلاج لمشكلة البطالة ـ أن يكون الهدف ، ادخال تعديلات على تلك الاساليب الصناعية ، تجعلها مؤدية الى الاقتصاد فى رأس المال المادى ، لا فى استخدام الايدى العاملة ٠ ونسوق مثلا على ذلك : ـ أن برنامج الخمس السنوات الثانية فى الهند ، أدخل فى حسبانه تلك الاعتبارات، فشجع على تقدم الصناعات المنزلية والصناعات الصغيرة ، باعتبار أن ذلك ضرورى لزيادة

مجال العمل أمام الايدى العاملة التى تضيق بها البلاد ، كل ذلك بالطبع ، مع عدم اغفال أهمية الصناعات الكبيرة التى تمارس فى المصانع ٠

من ذلك يتضح أن الاساليب الصناعية ، التى وصلت اليها البلاد الصناعية، لا يمكن نقلها بشكلها الراهن الى البلدان الزراعية ، دون ادخـــال تحويرات أو تعديلات عليها ٠ لذلك يتعين انفاق أموال كبيرة على البحوث الفنية ، لجعل تلك الاساليب متمشية مع حاجات البلدان الزراعية ٠ وكل بذل فى هذا الباب ، سوف يعود بفوائد تربو كثيرا على ذلك الانفاق ٠

والخلاصة أن خطط التقدم الاقتصادى ، يجب ألا تسير جنبا الى جنب ، مع المعاهد الجديدة التى توفر الخبرة الفنية للبلاد فحسب ، وانما مع معاهد الابحاث، التى تكون مهمتها ملاءمة تلك الاساليب لحاجات تلك البلاد ٠ وبصرف النظر عن ارتفاع نفقات الفنيين الاجانب ، فان التدريب المحلى لابناء البلاد ، فى بيئتهـــم الخاصة ، له مزاياه الواضحة ٠

والنتيجة التى يمكن أن نؤكدها فى هذه المرحلة : (أولا) أن الطرق الفنية الحديثة لا تؤتى ثمارها ، الا اذا طـــابقت أحوال كل بلد ، ووفت بحـــاجاته ومطالبه ٠ و (ثانيا) ان برنامج التقدم الذى يعتمد على المشروعات المادية وحدها ، ويغفل رأس المال الغير الملموس ، مثل التعليم الفنى والصناعى وحسن الادارة ، هو برنامج لا يؤتى ثمره ، لان العوامل غير المنظورة ــ كما ذكرنا ــ لها أيضـــا شأن كبير فى التقدم الاقتصادى ، فهى من أهم عوامله ٠

التغييرات التى يتطلبها التخطيط فى الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والادارية

١٣ ــ هناك مسألة هامة يجب أن أذكرها فى هذا المجال ، وهى أنه يمـــكن تحقـيق قدر كبير من التقدم الاقتصادى ، دون انفاق رؤوس أموال ٠ ولذا كانت **أول خطوة فى سبيل تنفيذ برنامج قومى للتقدم** ، هى البحث عن الاصلاحات التى يجب أن تنفذ بدون تكاليف ٠ وكثيرا ما يؤدى اصلاح الانظمة القائمة الى زيادة فى الانتاج ، دون انفاق أموال جديدة ، أو بانفاق أقل قدر ممكن منهـــا ٠ وفى مقدمة الابحاث التى تعد فى هذا المجال ، هو البحث مثلا ، فيما اذا كانت الموارد الحالية المتوافرة للتقدم ، سواء أكانت فى شكل ضرائب ، أم امكانيات ادخار ، أم اقتراض ، يمكن زيادتها ، بتعديل فى الانظمة المتعلقة بها ٠ وواجب كل دولة أن تبحث فى امكان زيادة مواردها ، سواء أكان ذلك بزيادة حصـــيلة الضرائب وليكن عن طريق أحكام جبايتها ، أم بالتوسع فى القروض الحكومية الداخلية أم بتسيير الادارة بطريقة أدنى الى القواعد الاقتصادية ، أم أدعى الى زيادة الاداء ، أو بتبسيط الاجراءات وتحسين النظام ، الى غير ذلك من الوسائل الاخرى ٠ والنتيجة التى نصل اليها فى هذه المرحلة ، هى أن التقدم المروم ، يمـــكن أن **يتوقف على الانظمة السليمة كما يعتمد على المشروعات الناضجة** ٠ ان التقدم يمكن

أن يتم عن طريق تحسين المؤسسات الاقتصادية فى البلاد ، فضلا عن التحسين الذى ينشأ عن زيادة رأس المال ، الذى يوضع فى المشروعات الانتاجية ، وكلاهما ضرورى للتقدم ٠

تحديد الموارد والامكانيات

١٤ ـ ان التخطيط الاقتصادى لبلد من البلدان ، يجب أن يراعى فيه ، ظروف هذا البلد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ٠ فان ما يصلح لبلد قد لا يصلح لآخـــر ٠

١٥ ـ والخطوة الرئيسية الاولى فى سبيل التخطيط ، هى أن تعرف مواردك الحالية والممكنة ، وهذه هى خطوة الدراسة ٠ وهنا يمكن تقسيم العـــمل ، الى دراسة اقتصادية ، ودراسة فنية ٠ والدراسات الاقتصادية على نوعين : نوع يحدد كمية انتاج السلع والخدمات ، فى سائر فروع النشاط الاقتصادى ، وما هو المقدار الذى يستهلك من تلك الكمية كل سنة ، وكم يخصص لصـــيانة رأس المال ، وما نصيب التجديدات ، وكم هو الفائض الذى يستغل فى التقـــدم الاقتصادى ، ومم يتكون هذا الفائض ؟ وهذا النوع من الدراسة ، يراعى فيـــه أيضا التوزيع الحالى لموارد البلاد ، بين وجوه الانفاق المختلفة ٠ ويظهر ذلك فى حسابات شتى ٠ فهناك ميزانية القوى البشرية ، التى تبين عدد الاشـــخاص وضروب أعمالهم ، والتى تعرف من الاحصاء العام ومن معلومات نوعية ٠ وهناك ميزانيات مماثلة تبين استخدام الموارد الاخرى ٠ ثم هناك الدراسات الصناعية ، ومنها يمكننا أن نستمد معلومات عن صافى الناتج من كل صناعة ، وكفـــاية انتاجها ، وتكاليف توسيع نطاقها ، وما يتطلبه ايجاد صناعات جديدة ٠ وثمـــة حساب آخر ، يبين توزيع الدخل العام ، بين مختلف الطبقات الاجتماعيـــة فى البلاد ، وهذا بدوره يؤدى الى حسابات توضح طرائق انفاق الدخـــل الشخصى والمال المدخر ٠ وأخيرا يمكن أن تتبلور هذه المعلومات فى شكل حسابات للدخل القومى ، تدل بالاجمال على كيفية تكوين هذا الدخل وكيفية توزيعه وطريقـــة انفاقه ٠ والنوع الآخر من الدراسات الاقتصادية ، هو الخـــاص بالمنشـــآت الاقتصادية ٠ ما هى المؤسسات الاقتصادية الملائمة لتشجيع الادخار فى البلاد ، وتعبئة وتوجيه الاموال المدخرة ؟ وبعبارة أخرى ، كيف يمـــكننا أن نحســـن المؤسسات الاقتصادية القائمة أو نبدل بها غيرها ؟ وكيف نزيد من تدفق رؤوس الاموال الخاصة على الصناعة ؟ وهل مستأجروا الاراضى الزراعية ، يلقون الحماية الكافية فى القانون من عنت الملاك ؟ وهل القانون التجارى الحالى ، يبعث الثقة فى نفوس المتعاقدين ؟ وهكذا ٠

أما الدراسات الفنية ، فانها تشمل دراسات ، من قبيل الدراسة الهندسية للامكانيات الجديدة ، مثلا فى الرى والصرف والقوى الكهربائية المائية ، وموارد

المياه الجديدة • وتتضمن كذلك دراسة جيولوجية ، لمعرفة كنوز الارض المعدنية وموارد المياه الجوفية ، وما قد يوجد من البترول أو ماشابه ذلك • وهى تشمل دراسة تربة الارض ، لمعرفة أى المحاصيل يمكن أن تنجح زراعتها ، كما تشمل دراسة الاسواق ، سواء منها المحلية أو الخارجية ، لمعرفة أى الصناعات الجديدة يمكن أن تلقى رواجا • **وجميع هذه الدراسات الاقتصادية والفنية ، يجب أن تقوم على أساس ثابت** • فلا يكفى فيها أن تكون مؤقتة ، وأن تجرى بين وقت وآخر ، لان الاحوال والامكانيات فى تغير مستمر • وأصعب جزء فى هذا العمل ، هو الدراسات الاولية ، ومتى تم عملها ، فان من السهل نسبيا جعلها متمشية مع الزمن • ولا شك أن من أهم العوائق التى تعترض سبيل التقدم فى كثير من البلاد ، هو عدم كفاية أمثال هذه الدراسات ، وبالتالى عدم وجود مشروعات ناضجة بالقدر الكافى •

ولئن كنت قد ذكرت هذه المسألة بشىء من التفصيل ، فذلك لان هذه الدراسات ، هى ذات أهمية بالغة فى وضع الخطة الصحيحة ، للتقدم القومى المنشود ، فى كل بلد من البلدان • ومهما تنفق الحكومات من مال فى هذا السبيل ، فان النتيجة ستعوضها نفعا مؤكدا ومضاعفا •

١٦ – ومن هذه النقطة ، يمكننا أن نقول ، ان البداية السليمة فى التخطيط الاقتصادى ، هل أن **يقوم على أساس الموارد الحالية والممكنة** • أما البدء بما تحتاج اليه البلاد ، فانه لا يكون بداية سليمة ، لان الموارد بطبيعتها تكون غير كافية للحاجات • غير أن ذلك لا يعنى أن برنامج التقدم ينبغى أن يغفل حاجات البلاد • بل ان هذا أيضا هو عين الخطأ • والنتيجة الهامة التى نؤكدها فى هذه المرحلة ، هى **أن برنامج التقدم لا ينبغى أن يستنفد أكثر من مائة فى المائة من الموارد** التى يمكن تعبئتها أو يمكن تجميعها لتلك الغاية • وبهذا يمكن تفادى خطر تفاقم العملة ، وسوء أثره فى ميزان المدفوعات الخارجى ، وفى الحالة الاقتصادية العامة للبلاد • أما الخطوة التالية لذلك ، فهى معرفة أكثر الحاجات الحاحا ، التى يمكن سدها بتلك الموارد •

بعض قواعد التخطيط

١٧ – وأود أن أورد هنا ، بعض قواعد رئيسية للتخطيط الاقتصادى : هناك نظرية التفاعل The Cumulative Process in Economic Development المتضاعف وهى تدل على أن ميدان التخطيط للتقدم الاقتصادى يختلف عن الميدان الميكانيكى • ففى الميدان الميكانيكى نجد علاقة مباشرة بين السبب والنتيجة لمختلف العوامل ، فمثلا (أ) يدفع (ب) و (ب) تحتل مركزا جديدا هو (ج) نتيجة لتلك الدفعة ، ثم تستقر • أما فى التخطيط الاقتصادى فان المركز لا يستقر نتيجة لعمل معين ، بل تستمر الحركة تباعا ، ويحدث شىء آخر • (أ)

تسبب « ب » و « ب » تسبب « ج » و « ج » تسبب « د » • وفى النهاية تحدث (د) تغييرا فى (أ) نفسها فهنا لا نكاد نجد ارتباطا بين السبب والنتيجة ، وانما نجد حركة تفاعل متضاعف •

ولنضرب مثلا لذلك : فيما يختص بالفقر ، وقلة رؤوس الاموال : أيهما السبب وأيهما النتيجة ؟ أن أحدهما ليس سببا للآخر ، بل كل واحد منهما ، سبب للآخر ونتيجة له فى الوقت نفسه • فالبلاد تكون فقيرة لانها لاتملك رؤوس أموال • وهى لا تملك رؤوس أموال لانها فقيرة • وكلا القولين صحيح • وطالما مكثنا نتساءل مثل هذه الاسئلة عن السبب الاساسى فى عدم تقدم بعض البلاد ، فاننا نسير فى حلقة مفرغة • والآن أود أن أدحض بعض اعتراضات أثيرت فى بعض البلدان فى الخارج • اذ يقال انه قبل أن تقبل الدولة على برنامج للتقدم ، ينبغى لها أولا أن تهيىء سوقا للمنتجات التى تعتزم انتاجها • والواقع أنه سوف توجد سوق محلية لهذه المنتجات ، بفضل الدخل الاضافى الذى سيجنيه منتجو تلك المواد الجديدة • ان البلد الذى يزيد فى انتاجه ، انما يخلق بذلك دخلا حقيقيا اضافيا ، يتمثل فى الطلب على تلك الزيادة الاضافية فى الانتاج • والنتيجة هى أنه لا معنى مطلقا ، لارجاء انتاج السلع التى لا تجد لها سوقا فى الوقت الحاضر • ولو كان الامر كذلك لما تم تقدم فى العالم •

ولنضرب مثلا آخر على عملية التفاعل المتضاعف فى التقدم : من العلاقة التى بين الزراعة والصناعة • ان الزراعة والصناعة ليستا عمليتين متنافستين • وليس الامر هو اما أن ننمى الصناعة أو ننمى الزراعة، بل الواقع أن تقدم الزراعة يشجع على قيام الصناعة ، كما أن الصناعة توسع من نطاق الانتاج الزراعى ، وتزود الزراعة بالآلات والادوات والاجهزة والقوة المحركة التى تحتاج اليها ، كما تمدها بالاسمدة ومواد ابادة الحشرات ومكافحة الآفات وغير ذلك من اللوازم • وعلى ذلك فان تقدم الصناعة المحلية ، يؤدى بطريقة آلية الى تقدم الزراعة ، والعكس صحيح • فالعلاقة اذن بين الصناعة والزراعة ، هى علاقة تفاعل متضاعف ، لا علاقة تنافس •

وهناك مثل آخر ، على عملية التفاعل المتضاعف هذه ، تتمثل لنا فى المشروعات التى تشمل وادى أحد الانهار • وفيها لا تستخدم موارد المياه لغرض واحد من أغراض الرى أو الملاحة أو توليد القوى الكهربائية أو التحكم فى مياه الفيضان ، بل تشمل تلك المشروعات جميعا • والمهم فى كل ما ذكرت أن التقدم الاقتصادى هو عملية تفاعل متضاعف من هذا القبيل • وسر التقدم الاقتصادى هو النجاح فى بعث الحركة فى تلك القوى المتفاعلة بالتضاعف ، بل ان هناك عملية تفاعل متضاعف حتى فى المجال الدولى • فليس هناك تنافس بين تقدم دولة وتقدم أخرى ، بل الواقع أن تقدم احدى الدول ، يساعد لا محالة على تقدم

غيرها · وهكذا لا نجد أمامنا حركة تفاعل من هذا القبيل ، فى داخل خـــطط التقدم لكل دولة فحسب ، بل نجدها كذلك فى خطط التقـــدم فى عدة دول مختلفة ·

١٨ ــ هذا والحقيقة الثانية ، التى يجب أن لا تغيب عن البال ، هى أن من خصائص التقدم الاقتصادى ، أنه يؤدى فى خلال مجراه ، الى زيادة الموارد المتوفرة له زيادة مضطردة · والذى نعنيه بكلمة التقدم : هو تنمية الموارد تباعا ، بحيث يمكننا أن نحقق بها كل سنة ، أكثر مما حققناه فى السنة السالفة ، ومن أثر هذه القاعدة أن **زيادة طفيفة** فى أحد العناصر الاقتصادية تنتج **زيادة كبيرة** فى عنصر آخـــر · The Principle of the Multiplier in Econ. Development.

واذا كانت جملة الموارد العامة فى سنة ما هى مائة ، وأنفقنا منها مثلا خمسة وتسعين ، على الاستهلاك والادارة والدفاع والصيانة والتجديد ، فانه يتبقى لنا خمسة للتوظيف فى وجوه التقدم الاقتصادى · واذا فرضنا أن الموارد العـــامة هذه ، قد زادت فى خلال خمس ســـنوات ، من مائة الى مائة وخمسة وعشرين ، وفرضنا أيضا ، أنه أمكننا الاكتفاء بالانفاق ، فى حدود الخمسة وتسعين المتقدمة على الاستهلاك بكافة أنواعه المتقدمة ، فانه عند نهاية السنة الخامسة ، يجتمع لدينا ثلاثون فائضة ، للتوظيف فى مشروعات التقدم الاقتصادى · وهكذا بينما تزيد الموارد العامة ، من مائة الى مائة وخمسة وعشرين ، أى بنســـــبة خمسة وعشرين فى المائة ، فى خمس سنوات ، تزيد الاموال الموظفة فى النهـــوض الاقتصادى ، من خمسة الى ثلاثين ، أى بنسبة ستمائة فى المائة فى تلك المدة · ويتضح من ذلك ، **أن ازدياد الموارد المعدة للتقدم الاقتصادى يكون أسرع بكثير من ازدياد مجموع الموارد العامة نفسها** · ولكن بشرط ثبات معدل الاســـتهلاك والانفاق ، فى الوجوه الاخرى ، عند حد معين ، لمدة بضع سنين، كى لا يستغرق الاستهلاك أو الانفاق ، جزءا من تلك الزيادة فى الموارد · وهذا لا يمنع بالطبع انقاص عنصر من عناصر الانفاق ، لزيادة عنصر آخر ، كالاقتصـــاد فى عنصر الاستهلاك أو الادارة مثلا ، لزيادة عنصر الدفاع أو مضاعفته ·

وضع خطط شاملة

١٩ ــ ان عملية التخطيط القومى ، للتنمية الاقتصادية ، يجب أن ينظر فيها ، منذ البداية ، الى شمول المجتمع الاقتصادى ، بحيث تنمو **أجزاؤه كلها فى وقت واحد ، وبشكل متوازن متناسق ، وبأكبر معدل مستطاع للسرعة** · ولا جدال أن من أصعب المهام المتعلقة بالتخطيط ، هى مراعاة التنسيق بين المشروعات المختلفة التى تتناولها خطط التقدم · وأن بحث التناسق بين كل مشروع وآخر ليثير مشاكل شتى : فمثلا هل المشروعات الخاصة بتوليد الكهرباء ، منسجمة مـــع المشروعات الخاصة بايجاد صناعات جديدة تستخدم الكهرباء ، ومع وجوه أخرى

لاستخدام الكهرباء ؟ هل الخطط الخاصة بزيادة الانتاج الزراعى ، متفقة مع الخطط التى ترمى الى انشاء صناعات جديدة لتصنيع المنتجات الزراعية ؟ ومن جهة أخرى ، هل مشروعات التقدم الصناعى ، متوائمة مع مشروعات انشاء شبكة من الطرق والكبارى ، أو مع برامج توسيع الموانىء ، وهلم جرا • وعندنا لتحقيق هذه الغاية ، طريقة اقتصادية حديثة ، هى طريقة حساب الدخل والخرج لكل قطاع اقتصادى ، وللقطاعات كلها معا •

ذكرت الآن ، أنه من المتعين ايجاد التناسق فى المشروعات بعضها البعض • ولكن يتعين كذلك ، ايجاد هذا التناسق ، بين مجموع هذه المشروعات المعدة للتقدم من ناحية ، وبين مجموع الموارد المخصصة لهذا الغرض من ناحية أخرى • وهذا التناسق ، بين مجموع المشروعات ، ومجموع الموارد ، يمكن اختباره ، بوضع ميزانيات لكل أو جل أنواع الموارد الرئيسية • فمثلا ميزانية القوى العاملة ستبين من جهة ، ما هو متوافر منها ، ومن جهة أخرى ، ما يحتاجه كل وجه من وجوه النشاط العام والخاص • وفى أى تخطيط رشيد ، يتعين أن تتوازن الكفتان • وفضلا عن ذلك فانه بمقارنة الارقام ، التى تبين ما ينبغى أن يكون عليه توزيع أحد الموارد ، بالارقام التى تبين طريقة التوزيع الفعلية ، يتضح على الفور ، مدى ما تتطلبه الموارد من اعادة التوزيع • ويمكن وضع ميزانيات مماثلة ، لبعض العناصر الرئيسية الاخرى ، مثل رأس المال والنقد الاجنبى وغيرها • ولعل أصعب جزء فى مهمة اختبار التناسق بين المشروعات ، هو البحث ، فيما اذا كانت نتائج الخطط التى تنفذ الان ، متناسقة مع بعضها البعض فى المستقبل البعيد كذلك • فمثلا مع نمو الدخل على كر السنين ، هل ستكون مقادير المدخرات ، متسقة مع مطالب الاستغلال ، كما حددها التخطيط ؟ وهل سيكون النقد الاجنبى المتوافر بعد خمس سنوات ، متناسبا مع تقديرات التخطيط لهذا النقد ، فى هذا التاريخ المقبل ؟ وهكذا •

٢٠ ـ ان اختبار التناسق ضرورى حتى وان لم يكن محكما • والواقع أن من أهم المسائل فى التخطيط ، هو الارتباط أو التشابك ، بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للمجتمع • ولكى نضع برنامجا قوميا ينبغى لنا أن نتوقع عدة أمور ، وأن نقدر امكان حدوث تغيرات ، فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وفى ارتباطاتها بعضها ببعض • وينبغى لنا أن نعمل حسابا لهذه الاشتباكات المعقدة ، وبدون ذلك ، لا يمكننا أن نتنبأ بما سيكون عليه الطلب المحتمل على السلع والخدمات فى المستقبل • وهذا يستدعى ، أن تكون الخطط التى نضعها على أكبر قدر مستطاع من المرونة • ولما كنا نعيش فى عالم سريع التغير ، فانه يجب علينا ، أن نعيد النظر فى خططنا ، كل فترة معينة من الزمن ، على ضوء ما جمعناه من تجربة ، وما حدث من تطور ، وما جد من معلومات ووسائل • اننا حين نصر على ضرورة تجميع كل المعلومات الممكنة ، لكى نتبين منها ، مراكز المشروعات

المختلفة ، لا نعنى بذلك ، وضع خطة وتنفيذها لكل قطاع فى دائرة الحركة الاقتصادية • **آن مسألة تحديد القطاعات التى يجدر بالحكومات أن تسيطر** عليها ، هى مسألة تقررها كل حكومة على حدة ، على أساس ظروفها ومواردها وامكانياتها • وبدلا من الاشراف على الحركة الاقتصادية كلها أو جلها ، تدل الشواهد على أفضلية التركيز على وجوه من الاشراف الاستراتيجى • والحكومة حين تسيطر على عدد قليل من العوامل الاستراتيجية ، تستطيع بذلك أن تحدد نوع الحركة الاقتصادية العامة واتجاهها ، وفى الوقت نفسه ، تشجع النشاط الاقتصادى الخاص • ويمكنها أن تحقق هذا الغرض الهام الاخير ، بأن تجعل جهاز التخطيط الاقتصادى ، يتخذ العدة الكاملة ، لاشتراك النشاط الاقتصادى الخاص فى مشروعاته الانتاجية ، فى كل مرحلة من مراحله •

بعض الخطوط العريضة

٢١ ــ وهذا يقودنا الى بعض الخطوط العريضة ، عند وضع خطط التقدم الاقتصادى • والمسألة الرئيسية الثانية ، بعد أن تتعرف البلاد على مواردها الحالية والممكنة ، هى كيف توزع تلك الموارد ، بحيث تحدد النسبة الملائمة بين ما يلزم للاستهلاك ، وبين ما يلزم للتقدم الاقتصادى • وبمعنى آخر ، كم من الدخل القومى ، يجب أن يصرف كل عام فى وجوه التقدم • وبدهى أن الاختيار بين الاستهلاك والتقدم الاقتصادى ، **هو اختيار للمعدل الذى تسير بموجبه حركة التقدم الاقتصادى** •• والجواب على ذلك السؤال ، هو أن الموارد التى تخصص للتقدم ، يجب أن تبقى فى حدود الحد الادنى ، الذى لا يجوز للاستهلاك أن يهبط دونه •

وفى هذه المناسبة • ألاحظ أن الست عشرة دولة فى أوروبا ، التى أفادت من المساعدات والمنح المالية التى تضمنها مشروع مارشال ، استطاعت بمساعدة هذه المنح الهائلة ، أن تخصص لهذا الغرض ، نحوا من عشرين فى المائة ، من دخلها القومى كل سنة ، لمدة أربع سنوات متعاقبة •

ولولا أن تلك الدول قد حصلت من مشروع مارشال ، على ما يقرب من سبعة آلاف مليونا من الدولارات سنويا ، ولمدة أربع سنوات متعاقبة ، لما استطاعت تخصيص هذه النسبة الكبيرة من دخلها القومى لبرامج نهوضها •

٢٢ ــ والموضوع الرئيسى الثالث هو ما يقع على عاتق الدولة ، وما يضطلع به المواطنون من مشروعات التقدم الاقتصادى • من أهم المسائل التى يجب أن تبت فيها الحكومات ، للوصول الى أهدافها الاقتصادية ، ما تحب أن تضطلع به بنفسها ، وما يحسن أن يضطلع به الافراد ، من مشروعات التقدم • ومعنى هذا تحديد نوع الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، التى ترغب كل دولة فى اقامتها ، وبالتالى تحديد المدى ، الذى يصل اليه التدخل الحكومى •

٢٣ ـ وفى مقدمة المسائل ، التى تتعلق بنصيب الحكومة ، مقدار ما تخصصه للمنشآت والمرافق العامة ، التى لا تعتبر فى ذاتها منتجة بطريق مباشر ، ولكنها تعين على الانتاج • وفى النظام الاقتصادى العام ، لا مناص من تلك المرافق ، حتى يمكن الانتاج أن يسير فى سبيله باطراد ، مثل انشاء شبكة من الطرق العامة الصالحة ، والموانىء الملائمة ، والمساكن الصحية ، والكبارى اللازمة للنهوض، وغير ذلك • والمسألة هى : كم من تلك المرافق العامة ، يجب أن ينشأ ، بالنسبة للمشروعات الانتاجية مباشرة ؟ يبدو لاول وهلة أنه ينبغى أن نقيم منشآت مساعدة ، على قدر المشروعات الانتاجية التى فى النية تنفيذها الآن، وفى المستقبل القريب فقط ، وأن لا نتوسع فى تلك المرافق العامة ، الا تباعا ، مع التوسع فى تلك المشروعات الانتاجية ، اقتصادا فى الوقت والمال • ولكن هذه نظرة خاطئة، فان الاقتصاد فى اقامة تلك المنشآت والمرافق ، بداءة ، قد يؤدى الى النتائج الاتية : أولا) أن المشروعات المنتجة قد يسد أمامها طريق التوسع فى المستقبل البعيد • ثانيا) اذا لم تتوافر المنشآت الملائمة تماما ، منذ البداية ، أو اكتفى بأن ينظر فيها الى مشروع واحد بذاته ، فان ذلك يحول دون تهيئة الظروف اللازمة لقيام مشروعات أخرى منتجة • ثالثا) ان المستقبل قد يظهر عدم ملاءمة تلك المرافق المحدودة ، ولا يتسنى ادخال تعديلات عليها ، فيتطلب الامر ازالتها ، وايجاد مرافق أخرى أكثر ملاءمة ، وفى هذا مضاعفة للتكاليف •

والنتيجة انه اذا وضع برنامج قومى للتقدم الاقتصادى ، فان من المهم ألا ننظر فيه ا لما ينبغى عمله فى المستقبل القريب فحسب ، بل الى ما يتطلبه المستقبل البعيد كذلك • وعلى ذلك يتعين ، منذ البداية ، ألا تقام المنشآت والمرافق العامة ، التى تسد حاجة المستقبل القريب فقط ، وانما تلك التى تسد حاجة التوسع الصناعى المرتقب فى المستقبل البعيد • ففى التقدم الاقتصادى ، لا يجوز أن نصل الى هدف أو نقطة ونقف عندها ، بل يجب مواصلة السير الى الامام تباعا وبشكل مطرد •

٢٤ ـ هناك أيضا نقطة هامة ، وهى المتعلقة بالخدمات الاجتماعية • وكثيرا ما يدور الجدل حول النسبة التى يجب أن تخصص للخدمات الاجتماعية ، من الموارد المعدة لبرنامج النهوض الاقتصادى •

يبدو لاول وهلة ، أن التوسع فى تلك الخدمات ، قد يكون على حساب المشروعات الانتاجية ، وهذا صحيح الى حد كبير • ولكن فى بعض الحالات لا يكون الامر كذلك ، وليس من الضرورى ، أن كل توسع فى الخدمات يحرم الانتاج من موارد كانت ستخصص له • فان جانبا من تحقيق تلك الخدمات ، انما ينتج من تحويل القدرة الاستهلاكية ، من طبقة فى المجتمع الى أخرى : مثلا من الاغنياء الى الفقراء ، أو من الاصحاء الى المرضى • وفضلا عن ذلك ، فان كون تكاليف الخدمات الاجتماعية ، على حساب استغلال الاموال فى مشروعات

انتاجية ، لا يعنى أن تلك المصروفات غير مرغوب فيها · والمسألة هى ، أن كل أنفاق على الخدمات الاجتماعية ، يجب أن تقترن به تدابير فعالة ، لترغيب الشعب فى مواصلة الادخار أو زيادته · وفضلا عن ذلك فانه حتى اذا حصل توسع فى الخدمات الاجتماعية ، على حساب رأس المال المادى ، فلا ينتج من ذلك حتما أثر سيء على الانتاج · ففى بعض الحالات ، قد يؤدى التوسع فى تلك الخدمات ، الى زيادة الانتاج ، أكثر مما لو اقتصر الاستغلال على الوجوه الانتاجية · فان المصروفات ، التى تنفق على تدريب العمال تدريبا مهنيا ، أو التى توفر الفنيين ، لجميع أغراض التخطيط ، هى بلا ريب تزيد من القوة الانتاجية ، بما يعوض تلك المصروفات وزيادة ·

٢٥ ـ والمسألة الرئيسية الرابعة هى : بالنسبة للجزء من البرنامج ، الذى يضطلع به النشاط الاقتصادى الخاص ، كيف تضمن الحكومة ، أن هذا النشاط سيسير فى الاتجاه الصحيح الذى تريده ؟ وأعنى بذلك ، الوسائل التى تتخذها الحكومات ، لكى تجعل حركة الموارد ، تتحول الى الاغراض المنشودة ، فى مجالات النشاط الاقتصادى الخاص · على الحكومات بالطبع ، أن تحدد اتجاهاتها ، بشكل جلى واضح ، بالنسبة لنمو النشاط الاقتصادى الخاص فى المستقبل · وعليها أيضا ، أن تبين المزايا التى تعود على أرباب الاعمال ، وعلى الهيئات الخاصة ، من اضطلاعهم بالمشروعات الانتاجية ، التى رسمتها الحكومة للنشاط الاقتصادى الخاص ، فى برنامج التقدم ·

تستطيع الحكومات ، عن طريق الضرائب أو الاعانات أو غيرها ، أن توجه الحركة الاقتصادية ، بحيث يجد النشاط الاقتصادى الخاص ، انه الاربح له ، أن يحقق أغراض خطط الحكومة ، وبذا يسير فى الاتجاه الصحيح ، تبعا لصالحه قبل كل شيء · وهذه هى طريقة الترغيب · ان الحكومة كثيرا ما تقدر على اغراء أرباب الاعمال ، وأصحاب المشروعات الاقتصادية الخاصة ، بأن يفعلوا ما تريد منهم أن يفعلوه · مثلا قد تعلن الحكومة ، أنه اذا أنشيء مصنع من نوع معين ، فى ناحية معينة ، فانها تكون على استعداد لان تمده بالقوة المحركة الرخيصة ، أو أن تقوم بتدريب عماله فنيا ، أو أن تعفى أرباحه من الضرائب لعدد من السنين ، أو أن تعفى ما يستورده من الآلات والمواد من الرسوم الجمركية ، أو أن تيسر له استحضار الخبراء الفنيين من الخارج ، أو أن تعهد اليه بالعطاءات الحكومية ، أو أن تحمى الصناعة من المنافسة الاجنبية بفرض الرسوم الجمركية العالية على الواردات التى من نوع منتجاته ، وغير ذلك من وسائل التشجيع والمساعدة · وبدهى أن تحت تصرف الحكومات عادة ، تدابير كثيرة من هذا القبيل · ومن جهة أخرى ، تستطيع الحكومة ، أن تضن بجميع هذه المزايا ، على المشروعات الانتاجية الجديدة ، التى لا تتفق غايتها وخطط التقدم الاقتصادى الذى رسمته للبلاد · وفى يد الحكومة كوسيلة أخيرة ،

يمكن أن تستعملها عند الاقتضاء ، أقوى سلاح ، تمنع به التطورات غير المرغوب فيها ، وهى طريقة التخصيص المادى المباشر ، فان فى امكان الحكومات دائما ، وعلى الخصوص فى الاوقات التى يبدو فيها نقص كبير ، أن تلجأ الى هـــذه الطريقة • وعلى أى حال ، يمكن لخطط التقدم ، أن لا تشمل تدابير للترغيب فحسب ، بل قد تحتوى كذلك على بعض وسائل للاشراف أو السيطرة أو المنع فى حالات الضرورة ، التى تستطيع بها الحكومات أن تجعل النشاط الاقتصادى الخاص يتمشى مع خططها الاقتصادية • والحـــكومات بالطبع هى التى تقـــرر بنفسها مدى ما تعمد اليه من وسائل الترغيب أو السيطرة ، لكى يسير النشاط الاقتصادى الخاص فى الاتجاه الصحيح ، الذى رسمته الحكومة فى برامج التقدم الاقتصادى •

وبهذه المناسبة أود أن أقول ، ان العلاقة بين خطط التقدم الاقتصادى العام، وبين المشروعات الاقتصادية الخاصة ، فى ميدان التقدم ، هى عامل هام ، يحدد كفاية ونوع خطط التقدم كلها • وفى كثير من الدول ، تتوقف سلامة التخطيط، على مدى هذا التناسق ، لا فى الوقت الحاضر فقط ، بل فى المســـتقبل البعيد كذلك •

٢٦ ـ والمسألة الرئيسية الخامسة ، تتعلق بنصيب المشروعات العـــاجلة ، والمشروعات الطويلة الاجل من الموارد : وانى أكتفى بأن أقول ، انه يتعين أن يكون التخطيط لفترة طويلة قادمة ، بحيث لا تضطر الحكومات ، الى الاقتصار على المشروعات ذات الثمرة العاجلة لمواجهة المطالب فقط ، بل تقبل على المشروعات الاقتصادية التى تدر على الاجيال الحالية والقادمة أكبر نفع مســـتطاع ، وان طال أمدها •

تمويل التقدم الاقتصادى

٢٧ ـ والمسألة الرئيسية السادسة ، هى موضوع تمويل التقدم : مهما كان الشكل الذى يتخذه تمويل التقدم الاقتصادى ، فانه لا يمكن أن يتم ، الا بتحمل الجيل الحالى ، تضحيات تستمر عددا من الســـنين ، وذلك باجراء نقص فى الاستهلاك ، حتى يمكن اعداد زيادة فى الموارد المخصصة للمشروعات الانتاجيـة الجديدة • وليس ثمة من طريقة أخرى ، لتحويل جانب من الاعباء المالية ، كى تتحمله الاجيال القادمة ، الا طريقة عقد القروض فى الخارج ، وسنوضح ذلك فى موضعه • والتضحيات الحالية ، التى تمتد على عدد من السنين ، هى الطريقة المجدية لتحقيق التقدم الاقتصادى السريع ، على الاقل فى مراحله الاولى ، حتى تبدأ عملية التضاعف فى احداث أثرها ، فتجعل من التقـــدم عملية متدافعـــة

متوالدة بنفسها · وتلك هى المرحلة التى يصل فيها الادخار والاستغلال ، الى مستوى عال ، يسمح بمواصلة العملية تباعا ·

التمويل الداخـــل :

٢٨ ــ ان توافر رؤوس الاموال ، يتوقف على مقدار ما يمكن أن تدخره البلاد نفسها ، وما يمكن أن تقترضه ، بشروط ملائمة من الخارج ·

ونحن لا نكاد نجد دولة من الدول ، لا تســـتطيع أن تعبىء بعض الموارد الاضافية ، سواء من المدخرات المحلية أو من الضرائب أو من القروض الداخلية أو من الاقتصاد فى النفقات العامة ، أو من هذه الوجوه كلها معا · غير أن هناك عائقا يحد من التمويل الداخلى للتقـــدم الاقتصادى ، وهو انخفاض معـــدل الانتاج ، وهبوط دخل الفرد ، ونقص معدل الادخار تبعا لذلك · والرغبة فى زيادة الاستهلاك ، هى عائق آخر ، فى سبيل زيادة المدخرات المحليـــة · وان ضغط الحاجة الى رفع مستوى المعيشة ، مع انخفاض مستوى الانتاج ، يزيد من صعوبة الوصول ا لىمعدل مرض للتقدم ، القائم على المدخرات المحلية وحدها · وهناك أيضا ضياع للمدخرات المحلية ، قد ينشأ من سوء الاستغلال ، وقد تتخذ المدخرات المحلية فى بعض البلدان ، أشكالا عديمة الجدوى ، مثل شراء الاراضى الزراعية ، فانه لا يزيد من الثروة القومية للبلاد ، وقد تتجه تلك المدخرات ، اتجاها ضارا ، مثل الاكتناز أو الاقبال على شراء الذهب · والخلاصة ، ان القيمة الانتاجية لمدخرات أحد البلاد ، لا تتوقف على مقدار حجمهـــا فحسب ، وانما تتوقف كذلك ، على طريقة استغلال تلك المدخرات ·

ومن ثم فقد صار لهذه المسألة وجوه ثلاثة : (أولها) زيادة المدخرات المحلية (وثانيها) تعبئة المدخرات (وثالثها) السير بها فى الطريق الاكثـــر انتاجا والاجدى ثمرة ·

وبدهى أن ذلك يكون موضوع دراسة فى كل بلد على حـــدة ، وقد تختلف التدابير الواجب اتخاذها باختلاف الظروف ، ومرحلة التقـــدم ، ومطالبه فى كل دولة ·

وقد تتطلب تلك الاغراض الثلاثة ، ادخال تحسينات على أنظمة البنوك ، وصناديق التوفير ، وشركات التأمين ، أو ايجاد أو تنمية مؤسسات متخصصـــة للائتمان ، أو تأسيس صناديق للادخار والمعاشات ، الى غير ذلك · ويمكن أن تعمد الحكومة الى تسهيلات أو اعفاءات ضريبية ، لتشجيع ضروب الاســـتغلال المرغوب فيها ، وغيرها من الاجراءات ·

ولا جدال فى أن أى اجراء يزيد فى ضمان الاموال المدخرة ، هو مما يشجع على الادخار المثمر ، ويقلل من الاستثمار فى وجوه غير منتجة نسبيا ٠

٢٩ ـ والآن أذكر كلمة وجيزة عن الضرائب : ان الضرائب ، قد تكون احدى الطرق ، لتمويل التقدم الاقتصادى : (فأولا) قد تعمد الحكومة ، الى فرض الضرائب لتحد من التضخم ، الذى قد ينتج من التقدم الاقتصادى ، وذلك بتخفيض الطلب بوجه عام ٠ (ثانيا) بأن تخفض من معدل الاستهلاك أو من التوظيف فى وجوه كمالية ، مما يعرقل برنامج التقدم ٠ (ثالثا) قد تستخدم الضرائب كترغيب ايجابى فى الاستثمار المنشود ، وكتثبيط سلبى للاستثمار غير المرغوب فيه ٠ (رابعا) قد يقصد من الضرائب أغراض أخرى كتغيير توزيع الدخل العام ، بأن يعالج التفاوت الفادح فيه ٠

ومن جهة أخرى ، يجب أن يراعى فى الضرائب : أن لا تخفض من قوة الاستهلاك العام ، أكثر من اللازم ، وأن لا تضعف من اقبال الامة على الادخار والاستثمار ٠ وهذه مسألة دقيقة ، تتطلب غاية اليقظة والحذر ٠ بيد أن جدوى الضرائب ، تتوقف على كفاية مستوى الادارة المشرفة عليها ، كما تتوقف على سلامة التقدير ، وأحكام الجباية ٠ والخلاصة : ان النظام الضريبى الصالح ، هو من أسباب نجاح طرائق التمويل الحكومى للتقدم الاقتصادى ٠

٣٠ ـ ولا جدال أن التجاء الحكومات ، الى الاقتراض المحلى ، لتمويل التقدم الاقتصادى ، هو آمن عاقبة وأجدى ثمرة ، من الاعتماد على الضرائب فى هذا الباب ، وذلك لاسباب لا تخفى ٠

ولا ريب فى أن اقبال الامة بمختلف طبقاتها، كل حسب طاقته ، على توظيف مدخراتهم ، بشراء السندات التى تطرحها الحكومة تباعا ، بغية تمويل مشروعاتها الانتاجية الكبرى ، ذلك الاقبال ، يدل على نضج الوعى القومى ، والشعور بالواجب الوطنى ، الامر الذى يعتبر بحق ، من أولى الدعامات التى يقوم عليها صرح الرقى الاقتصادى المنشود ، فضلا عن أن ذلك الاقبال يفضى حتما لا الى الاسراع فى تحقيق النتائج المرتقبة فحسب ، وانما يؤدى أيضا الى التوسع فى المشروعات الانتاجية ذاتها ٠

التمويل الخارجى :

٣١ ـ لقد أسلفنا القول ، بأن التمويل الداخلى للتقدم الاقتصادى ، سواء أكان بعقد القروض المحلية أم بالادخار الاختيارى أو الاجبارى ، يتطلب تضحيات من الجيل الحاضر ، وانه يلقى عليه وحده عبء ذلك التقدم ، باحداث نقص فى قوته الاستهلاكية ٠ وهناك طريقة واحدة ، لالقاء جزء من هذا العبء على عاتق الاجيال القادمة ، وذلك بالاقتراض من الخارج ٠

فاذا كانت احدى الدول ، تقترض من الخارج ، لاجل تقدمها الاقتصادى ، وتسدد القروض فى المستقبل ، فانها لا تكون مضطرة الى ارهاق مواردها الحالية، اذ أنها بالقروض الخارجية ، ستحصل على موارد تفد اليها من الخارج • كما أن السداد فى المستقبل ، سيكون هو أيضا ، من موارد مستقبلة ، وستكون بطبيعة الحال أكبر من الموارد الحالية ، نتيجة لاستثمار تلك القروض الخارجية • وهكذا ، يتيح الاقتراض الخارجى للدولة ، أن تبقى الاستهلاك فى مستواه الحالى، على عكس الحال ، لو اضطرت الدولة ، الى ا لحصول على الاموال اللازمة من الموارد المحلية وحدها ، التى لن تتأتى ، الا بتخفيض معدل الاستهلاك فى الدخل•

وابقاء الاستهلاك عند مستوى عال فى الداخل ، قد يكون مفيدا ، اذ يحفظ كفاية القوة الانتاجية للشعب • وقد تكون هذه الزيادة فى الاستهلاك ، مرغوبا فيها أيضا ، لحفظ قدر من العدالة ، بين تضحيات الجيل الحاضر ، وتضحيات الاجيال القادمة • فليس من الانصاف ، أن يتحمل الجيل الحاضر وحده تضحيات التقدم ، الذى سوف تستفيد منه الاجيال القادمة ، كاستفادة الجيل الحالى ، سواء بسواء • وفضلا عما تقدم ، فان الاقتراض الخارجى لن يمكن الدولة من زيادة معدل السرعة فى تحقيق التقدم الاقتصادى المنشود فحسب ، بل انه كذلك سيوسع من دائرته ، حتى يصل بالدولة الى حد يمكن عنده أن تبدأ عملية التضاعف فى النفاذ •

وعلاوة على ما تقدم ، فمن المتوقع أيضا ، أن كل زيادة فى الاستيراد على التصدير ، يتطلبها التوسع الاقتصادى ، سيقابلها رصيد من الاموال الاجنبية ، فيسد كل عجز ، قد ينشأ فى ميزان المدفوعات •

٣٢ ــ ونحن ندرك ، أن التوسع فى الاقراض الدولى لرؤوس الاموال ، لما يتسع نطاقه ، تبعا لتوفير الظروف الملائمة ، التى تشجع على تدفق تلك الاموال الاجنبية • وندرك أيضا ، أن الدول المقترضة هى المسئولة وحدها عن تقدمها ورخائها ، وأن العوامل الاقتصادية الداخلية فيها ، أهم من التمويل الخارجى فى تقدم تلك البلاد ، وانه ينبغى للدول الراغبة فى التقدم ، أن تتخذ تدابير فعالة ، تضمن تمويل برامجها الانتاجية ، كلها أو جلها ، من المدخرات الحقيقية للبلاد نفسها • أما التمويل الخارجى ، فيجب أن يكون فى أضيق نطاق ، وأن يكون نسبة مئوية صغيرة ، من جملة الموارد المحلية المعبأة للتقدم • وفضلا عن ذلك ، يجب أن يستخدم كل رأسمال ، يفد من الخارج ، لحفظ الاستقرار الاقتصادى فى الداخل ، ولتقوية ميزان المدفوعات فى الخارج•

٣٣ ــ هذا عن التبعات التى تقع على كاهل الدول المقترضة • ولكن من وجهة أخرى • يجب ألا يغرب عن البال انه مهما يكن الشكل الذى يتخذ التمويل الخارجى ، فانه لا يجوز بأى حال من الاحوال ، أن تضار به مصالح الدولة

المقترضة ، أو أن يمس سيادتها ، ولا أن يرتبط به أى امتياز سياسى أو اقتصادى لصالح الدول المقرضة · بل يجب أن يكون الهدف ، تنمية التقدم الاقتصادى ، بغية دعم الاستقلال التام وتثبت السيادة ، بتلك الروح التى قام عليها ميثاق الامم المتحدة · وهذا فى مصلحة الدول المقرضة نفسها ، لان رفع مستوى المعيشة فى الامم المقترضة ، نتيجة تقدمها الاقتصادى ، لما يزيد فى قوتها الشرائية من الامم المقرضة ·

وأخيرا يبدو لنا جليا مما تقدم ، أن من مصلحة الدول المقرضة نفسها ، أن تنأى عن فرض شروط مالية مرهقة ، تعرقل من نجاح المشروعات الانتاجية ، وتحد من جدواها ، اذ أن تخفيض الضغط على البلاد المقترضة ، لما يقوى ضمان سداد القروض التى تلتزم بها ، ومما يؤدى الى توطيد الثقة المتبادلة بين الدول ·

٣٤ ـ وأختتم كلمتى بأن أقول ، ان تقدم الامم لا يقاس بمقدار ما يحقق منه بين سنة وأخرى ، ولكن يقاس بعقود السنين · وأنه كذلك ، عملية شاقة ، تتطلب جهودا جبارة من الحكومة ،والامة على السواء ، ومواصلة جادة فى العمل المنتج ، بصبر وجلد ومثابرة ·